GAR

مجلة التحكيم ٢٣.٢

نسخة الشرق الأوسط وأفريقيا

تطورات تمكين التحكيم التجاري بالمملكة العربية السعودية

جيمس ماكفيرسون وفاطمة بلفقيه
المركـــز السعـــودي للتحـــكيم التجـــاري

ملخص

شهدت المملكة العربية السعودية في السنوات الماضية تحولًا نوعيًا في سعيها إلى أن تكون مقرًا تحكيميًّا يحظى باهتمام عالمي، وتحاول المملكة، بدعم قوي من القضاء والجهات الحكومية، أن تجاري أفضل المعايير الدولية للصناعة، واجتذاب ذوي الخبرة من داخل المملكة وخارجها، وبالتالي جذب المزيد من قضايا التحكيم الدولي.

محاور النقاش

- تقييم المملكة بوصفها مقرًّا آمنًا للتحكيم الدولي
- مبادرات المركز السعودي للتحكيم التجاري
- مجلس إدارة المركز، ولجنته الاستشارية الدولية، ومجلس القرارات الفنية، وما يعنيه ذلك من زيادة التنوع والخبرة
- سجل قضايا المركز وأرقام تنفيذ أحكام التحكيم بالمملكة
- افتتاح مقر المركز في دبي

مراجع المقالة

- مبادئ مئوية لندن، المجمع الملكي البريطاني للمحكمين، ٢٠١٥.
- نظام التحكيم السعودي الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٤ وتاريخ ١٦ أبريل ٢٠١٢، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم ٥٤١، وتاريخ ٢٢ مايو ٢٠١٧.
- قرار مجلس الوزراء رقم (٥٤١) وتاريخ ١٤٣٨/٠٨/٢٦ بإصدار اللائحة التنفيذية لنظام التحكيم.
- تقرير التنافسية العالمية لسنة ٢٠١٩ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.
- منافسة التحكيم التجاري الطلابية (SCCA Arabic Moot).
- نسخة ٢٠١٦ من قواعد التحكيم للمركز.
- معايير السلوك الأخلاقي، المركز السعودي للتحكيم التجاري.

مقدمة

يتواصل تطوُّر صناعة التحكيم بالمملكة نتيجة الجهد المنظم الذي يبذله صاحب القرار فيها، ويأتي هذا التطور في إطار جهود إعادة هيكلة الاقتصاد في ظل "رؤية السعودية ٢٠٣٠". تتناول هذه المقالة جهود المملكة للتوافق مع المعايير الدولية لـ "مقر التحكيم الآمن"، وأحدث المبادرات الرامية إلى دعم أطراف قضايا التحكيم، وتعيين خبراء دوليين في مجالس المركز ولجانه، وشيئًا من الإحصاءات الكاشفة عن دعم القضاء السعودي لصناعة التحكيم بالمملكة.

تصنيف المملكة مقرّا للتحكيم

في عام ٢٠١٥، وضعت مجموعة عمل تابعة للمجمع الملكي البريطاني للمحَكّمين "CIArb" عشرة معايير لـ "مقر التحكيم الآمن"، واضعين بذلك إطارًا إجرائيًّا يمكن استخدامه لأغراض التقييم.[١]

يدرس هذا المبحث أحدث مبادرات المملكة لترويج بيئتها العدلية مقرًّا للتحكيم، وذلك من منظور "مبادئ مئوية لندن" الصادرة عن المجمع الملكي البريطاني للمحكمين (CIArb)، مع ربط كل معيار بالسياق المحلي في المملكة.

النظام والقانون

وفقًا لـ "مبادئ مئوية لندن"، لا بد أن يتوفر في مقر التحكيم الجيد نظام تحكيم ذو إطار إجرائي، يحد من التدخل القضائي، ويوازن بين الشفافية والسرية. وقد صِيغ نظام التحكيم السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٤ بناء على "قانون الأونسيترال النموذجي للتحكيم التجاري الدولي"، ومَهّد الطريق لمرحلة أكثر دعمًا للتحكيم التجاري.

ويعالج النظام قضايا مثل حرية الأطراف في المجالات الرئيسة للقانون المُنْطبق، والقواعد الحاكمة لعملية تسوية النزاع، ومقر التحكيم ولغته، وتمثيل الأطراف، وتعيين هيئة التحكيم. وبموجب النظام، يمكن للأطراف تعيين أي محكّم، أو وسيط، أو محامٍ، أو خبير، أو مُمَثّل آخر، بغض النظر عن الجنس أو الجنسية أو الدين. وهو يمنح الحماية لأحكام التحكيم، ويَقْصُر أحوال الطعن فيها على عدد محدود من الأسباب، منها مخالفة أحكام الشريعة والنظام العام في المملكة، دون أن يكون للمحكمة المختصة الحق في فحص وقائع النزاع وموضوعه.

ويقول محللون إن نظام التحكيم السعودي يحمل في طياته عددًا من المبادئ المناسبة للتحكيم، فـ "أحكام النظام الجديد... ستوفر لأطراف النزاع بديلًا تحكيميًّا قابلًا للتطبيق على منازعتهم في المملكة".[٢]

١- https://www.ciarb.org/resources/features/a-framework-for-evaluating-the-best-arbitral-seats/
٢- https://www.jonesday.com/en/insights/2012/09/the-new-saudi-arbitration-law

القضاء

تشترط "مبادئ مئوية لندن" أن يكون القضاء مستقلًا ومختصًا وفعالًا، وأن يتمتع بالخبرة في التحكيم التجاري الدولي، وأن يحترم اختيار الأطراف للتحكيم وسيلةً لتسوية نزاعهم.

ووفقا لـ "تقرير التنافسية العالمية ٢.١٩" الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي "WEF"، فقد احتلت المملكة المرتبة الـ١٦ عالميًّا في "استقلال القضاء''، والمرتبة الـ١٧ في " كفاءة الإطار القانوني في تسوية المنازعات''، والمرتبة ١١ في "القدرة على التكيف مع الإطار القانوني للأعمال الرقمية''.[٣]

وتنص المادة الثامنة من نظام التحكيم السعودي، والمادة الثانية من لائحته التنفيذية[٤] على أن تكون المحكمة المختصة بنظر النزاع في قضايا التحكيم هي محكمة الاستئناف، وتنص المادة الـ١٧ من اللائحة على أن تنظر المحكمة العُلْيا في الطعن على الحكم الصادر ببطلان حكم التحكيم.

ويواصل القضاء في المملكة، بشراكة استراتيجية مع المركز السعودي للتحكيم التجاري، الاستثمار الجاد في تعزيز خبرته في التحكيم الدولي. وأيضًا، فقد حظيَ أداء القضاء أخيرًا بإشادات كبرى من مكاتب محاماة محلية ودولية.[٥]

الخبرة القانونية

يضم المجتمع القانوني بالمملكة خبرات قانونية متطورة، من محامين محليين ودوليين مستقلين، ويقدمون خبراتهم إلى ممارسي الأعمال التجارية والمتقاضين والمتحاكمين داخل المملكة وخارجها.

وفي عام ٢.١٩، أطلقت الهيئة السعودية للمحامين "برنامج الاعتماد المهني السعودي للقانونيين"، واصفة إياه بأنه مجموعة من البرامج الرامية إلى وضع إطار وطني مُوَحّد، لممارسة مهنة المحاماة وفق أفضل الممارسات الدولية، بما يضمن مستوىً رفيعًا من المهنية. وهذا البرنامج وغيره من المبادرات، يضمن تنافسية المحامين السعوديين محليًّا ودوليًّا، وبالتالي تمتعهم بالكفاءة بصفتهم مستشارين وخبراء في التحكيم والوساطة.

ويتعاون المركز مع المجمع الملكي البريطاني للمحَكّمين "CIArb" في التطوير المهني وتعميق الخبرات في التحكيم الدولي؛ عبر سنوات من التأهيل ومن ثم اعتماد المحَكّمين.

٣-منتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمية لعام 2019، متاح على: https://www.weforum. org/reports/how-to-end-a-decade-of-lost-productivity-growth.

٤- اللائحة التنفيذية لنظام التحكيم الصادرة بتاريخ 26 شعبان 1438 (22 مايو 2017).

٥- انظر، على سبيل المثال، سكوت هاتون وآخرون، "المملكة العربية السعودية"، مجلة Construction Disputes Law Review: "يدعم نظام المحاكم السعودي أيضًا نمو التحكيم من خلال الاعتراف باتفاقات التحكيم وتنفيذ أحكام التحكيم.التحكيم حاليا هو الخيار المفضل للكثيرين في قطاع الإنشاءات، ومن المتوقع أن يحظى بنمو كبير في المملكة". متاح على: https://thelawreviews.co.uk/title/the-construction-disputes-law-review/saudi-arabia

التعليم

ضاعفت المملكة على وجه العموم، والمركز على وجه الخصوص، الاستثمار في التعليم والتطوير في مجال بدائل تسوية المنازعات لشريحة واسعة من أصحاب العلاقة، من مستشارين، ومحكّمين، ووسطاء، وخبراء، ومستفيدين، وطلاب.

وقد عقد المركز شراكة مع المجمع الملكي البريطاني للمحكّمين "CIArb" لمنح المتعلمين فرصة لتعزيز مهاراتهم، والمصادقة عليها باعتماد محلي ودولي. وبموجب هذه الشراكة، فقد تُرجِمت كامل المواد التعليمية للزمالة الدولية الأشهر في التحكيم الدولي، للمرة الأولى في العالم، إلى اللغة العربية، وكذلك اختباراتها والحلقات التعليمية التي تُعقَد في عددٍ من مناطق المملكة، بالإضافة إلى تقديم البرنامج باللغة الإنجليزية.

وعلى صعيد آخر، هناك منافسة التحكيم التجاري الطلابية الدولية باللغة العربية "SCCA Arabic Moot"، التي هي مبادرة تعليمية مؤثرة، تستهدف طلاب الجامعات الناطقين بالعربية من أنحاء العالم العربي وخارجه. وقد شارك في النسخة الرابعة من المنافسة ١١ فِرَق، مكونين من ٧٨٥ طالبًا ومشرفًا أكاديميًّا من ٢٠ دولة.

وتعمل المنافسة على تنمية جيل المستقبل من خبراء التحكيم التجاري الدولي بالتركيز على القواعد والإجراءات والأدلة الخاصة بالمركز السعودي للتحكيم التجاري. وترأست اللجنة العلمية، التي تتولى صياغة قضية المنافسة، المُحَكّمة والوسيطة الإماراتية فاطمة بلفقيه.

الحق في التمثيل

مفهوم حرية الأطراف أمر بالغ الأهمية، ويسمح نظام التحكيم السعودي وقواعد المركز السعودي للتحكيم التجاري؛ للأطراف بأن يُمَثّلها أي ممثل قانوني يرغبون به، محليًّا كان أم أجنبيًّا، دون اشتراط أن يكون مرخصًا لذلك.

وبإمكان الأطراف -بموجب النظام التحكيم وخلافًا للشائع- تعيين أي محَكَّم، أو وسيط، أو محامٍ، أو خبير، أو ممَثّل، بغض النظر عن الجنس أو الجنسية أو الدين. وبموجب المادة الـ١٤ من النظام، فيجب أن يكون المحَكَّم حاصلًا على شهادة جامعية في العلوم الشرعية أو النظامية، وإذا كانت هيئة التحكيم مكونة من أكثر من محَكَّم فيُكتَفى بتوفر هذا الشرط في رئيسها.

وقد منحت المملكة تراخيص أجنبية لمكاتب محاماة دولية كبرى؛ تأكيدًا لالتزامها بتطوير قطاع المحاماة وزيادة كفاءته، إذ مُنِحت مكاتب المحاماة الأجنبية "كليفورد تشانس"، و"هربرت سميث فريهيلز"، و"لاثام وواتكينز" تراخيص العمل بالمملكة في مارس ٢٠٢٣، لتكون بذلك أول ثلاثة مكاتب أجنبية تُمنَح تراخيص مزاولة المحاماة بالمملكة منذ اعتماد مجلس الوزراء السعودي تعديلات نظام المحاماة.

وكانت وزارة العدل قد وافقت في السابق على "اللائحة التنفيذية لتنظيم الترخيص لمكاتب المحاماة الأجنبية"، وهي بتغيير هذه التنظيمات تهدف إلى تعزيز مهنة المحاماة، وزيادة كفاءة ممارسيها، وتحسين بيئة الأعمال والاستثمار بالمملكة، بما في ذلك قطاع بدائل تسوية المنازعات.

سهولة الوصول والأمان

يتمتع أطراف النزاع، ومستشاريهم، والخبراء، والمحَكَّمون، بسهولة الوصول إلى السعودية بصفتها مقرًّا للتحكيم، بما في ذلك "إزالة القيود غير المعقولة المفروضة على الدخول والعمل والخروج" كما تنص على ذلك "مبادئ مئوية لندن". كما يتمتع من سبق ذكرهم بالأمان والحماية، وحماية وثائقهم ومعلوماتهم، وبإمكان المحَكَّمين الوصول إلى كل ما يتعلق بالقضية، مع ضمان السرية وعدم إفشاء المعلومات والمستندات.

المرافق

يمتلك المركز مرافق صُمِّمت للقيام بأعماله على أحدث طراز، في عدة مواقع هي الرياض وجدة ودبي (انظر المبحث التالي)، وتقدم هذه المرافق خدمات النسخ، وقاعات جلسات الاستماع، وخدمات السكرتارية الإدارية، وخدمات الترجمة، وغيرها.

معايير السلوك الأخلاقي

وضع المركز معايير للسلوك الأخلاقي للمحَكَّمين، والوسطاء، والأطراف وممَثّليهم، وأعضاء مجلس الإدارة، والموظفين. وتضع معايير المحَكَّمين عددًا من محددات وظائفهم، أما الأطراف وممَثّلوهم فتنص على ١٢ معيارًا يجب الالتزام بها.

ويمكن الحصول على نسخة رقمية من معايير السلوك الأخلاقي جميعها باللغتين العربية والإنجليزية.[٦]

قابلية التنفيذ

تُنفَّذ أحكام التحكيم بالمملكة بإجراءات بسيطة وسريعة. وتُعَد أحكام المحَكَّمين المُذَيّلة بأمر التنفيذ سندًا تنفيذيًّا تسمح بالتنفيذ الجبري. والمملكة دولة عضو في اتفاقية الاعتراف بقرارات التحكيم الأجنبية وتنفيذها (اتفاقية نيويورك - ١٩٥٨)، وهذا يقضي بأن تعترف محاكم المملكة بأحكام التحكيم الصادرة في الدول الأخرى الموقعة على الاتفاقية وبأن تنفذها.

وقد قال هنري كوينلان، رئيس التقاضي وتسوية المنازعات في مكتب "دي إل أيه بايبر" للمحاماة بأن "السجل الحافل والمتنامي لدعم حكومة المملكة ومحاكمها للتحكيم؛ يمنح المستثمرين الدوليين ثقة أكبر ببدء أعمالهم في المملكة".

٦- https://www.sadr.org/arbitrators-code-of-conduct?lang=en

المركز السعودي للتحكيم التجاري في دبي: التزام بالامتياز الإقليمي في بدائل تسوية المنازعات

أُنشِئ المركز في عام ٢٠١٤، بوصفه مركزًا مستقلًّا لا يهدف إلى الربح، وهو يسهم بفعالية في جهود تحويل المملكة إلى مقر صديق لبدائل تسوية المنازعات.[٧]

أثبت المركز نفسه جهة فاعلة في تقديم بدائل تسوية المنازعات، عبر مبادراته الهادفة إلى زيادة الوعي وبناء القدرات في بدائل تسوية المنازعات محليًّا وإقليميًّا، ومنها:

١ - إطلاق مجلس القرارات الفنية في عام ٢٠٢٢ للبت في الجوانب الفنية المرتبطة بالقضايا التي يديرها المركز. ويضم المجلس ١٥ خبيرًا دوليًّا من ١٤ دولة، ما يعكس سَعْي المركز لتحقيق الاعتراف الدولي، ورؤيته الرامية إلى أن يكون " الخيار الإقليمي المفضل لبدائل تسوية المنازعات في عام ٢٠٣٠".[٨]

٢ - إنشاء اللجنة الاستشارية الدولية التي تضم ١٦ من الخبراء الدوليين في المجال القانوني من عشر جنسيات مختلفة.

٣ - الشراكة مع المجمع الملكي البريطاني للمحَكِّمين "CIArb" لتقديم برنامج الزمالة الدولية في التحكيم الدولي، فضلًا عن تقديمه باللغة العربية للمرة الأولى.

٤ - إطلاق النسخة الأولى من منافسة التحكيم التجاري الطلابية باللغة العربيةSCCA Arabic Moot)) في عام ٢٠١٩ على مستوى السعودية، ثم في نسختها الثانية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى مدار العامين الماضيين على مستوى العالم للجامعات الناطقة بالعربية. واجتذبت النسخة الرابعة أكثر من ١٠٠ فريق من ٢٠ دولة، بمشاركة أكثر من ٧٠٠ طالب ومشرف أكاديمي.

وقد عمل المركز على زيادة سجل قضاياه بشكل مطرد منذ بدء أعماله في ٢٠١٦، حيث بلغ إجمالي القضايا الواردة إليه ٢٢٠ قضية بقيمة ٤,٨٨ مليار ريال سعودي (١,٣ دولار أمريكي)، إلى جانب تنوع أطراف القضايا إلى ٢٠ جنسية.

وتُوِّج هذا التقدم بالمراجعة الأولى لقواعد التحكيم للمركز في عام ٢٠٢٣، التي استَدْخلت أفضل الممارسات الدولية، ومن مزاياها عدم تحديد مقر افتراضي للتحكيم. وهذا النموذج مثالي -ربما- للعديد من الشركات العاملة في المملكة أو الإمارات، أو لديها مقر إقليمي في إحدى الدولتَيْن، أو للشركات الدولية العاملة في الشرق الأوسط أو خارجه.

٧- https://www.sadr.org/?lang=en.
٨- https://www.sadr.org/about-scca?lang=en.

وفي نوفمبر من عام ٢٠٢٢، افتتح المركز مقره الإقليمي الأول خارج المملكة في دبي، وتحديدا في مركز دبي المالي العالمي "DIFC". وتماشيا مع استراتيجية المركز ورؤيته، تعيد هذه الخطوة التأكيد على دعم المركز للتحكيم، وإيمانه بـ "DIFC" ولايةً قضائيةً معترفًا بها عالميًّا، وبدبي مقرًا للتحكيم.

وقد احتلت دبي المرتبة العاشرة في تصنيف جامعة "كوين ماري" لعام ٢٠٢١ لمقرات للتحكيم، وفقًا لتفضيلات المستفيدين من التحكيم على المستوى الدولي. وحتى يومنا هذا، تُعد دبي مقر التحكيم الوحيد في الشرق الأوسط على قائمة جامعة "كوين ماري"، ما يدل على الجهود المبذولة في الإمارات المدعومة إقليميًّا للاعتراف بدبي منافسًا جادًّا في هذا التصنيف المرموق وغيره.[٩]

ولقد كان الحضور الإقليمي للمركز السعودي للتحكيم التجاري في "DIFC" مُهِمًّا، بالنظر إلى أن مراكز التحكيم الإقليمية والدولية وممارسيه يأخذون في الحسبان النمو الاجتماعي الاقتصادي القائم بالمملكة، ودبي بصفتها مركزًا دوليًّا للأعمال. ولقد كان هذا الحضور من أجل تسخير نمو أعمال المركز وقدرته على تقديم الخدمات محليًّا وإقليميًّا.

وقد بدأ المركز أعماله رسميًّا في فبراير ٢٠٢٣ من مقره الواقع في برج "الفَتّان كارنسي هاوس" بمركز دبي المالي العالمي "DIFC"، ويقدم المقر الدعم لممارسي الأعمال، وأطراف القضايا، والمحَكّمين، بواسطة فريق إدارة تسوية المنازعات، وكذلك مرفقًا لجلسات الاستماع في قضايا التحكيم.

إن المركز يقدم خدمات عالية الجودة في أنحاء المملكة وخارجها، بفضل الاستمرار في تطوير دبي مقرًا جاذبًا للتحكيم، وتقديم المركز المتميز لخدمات التحكيم الدولي، ودعمه لممارسي بدائل تسوية المنازعات بواسطة فريق تسوية المنازعات، ومبادرات بناء القدرات من خلال "أكاديمية SCCA".

٩- https://arbitration.qmul.ac.uk/media/arbitration/docs/LON0320037-QMUL-International-Arbitration- Survey-2021_19_WEB.pdf

أحدث مبادرات أعمال المركز

يُعَد المركز، بصفته منظمة مستقلة لا تهدف إلى الربح، مُزوِّدًا لخدمات إدارة قضايا تسوية المنازعات، وفق قواعد وإجراءات مجربة تتبع أفضل الممارسات والمعايير الدولية.

وبإمكان أطراف القضايا الاختيار من بين ثلاث خدمات يقدمها المركز لترشيح وتعيين المحَكَّمين؛ فبإمكانهم طلب ترشيح قائمة بمحَكَّمين من ذوي الخبرة والأهلية للاختيار منها، أو تفويض المركز بترشيح وتعيين المحَكَّمين، أو تفويضه بتعيينهم مباشرة دون أي خدمات وسيطة أخرى.

وقد استحدث المركز منهجية جديدة لتيسير الاستفادة من خدماته وخفض تكاليفها، ومنها خَفْض أتعاب المحَكَّمين بنسبة تصل إلى ٣٠ بالمئة، ورسوم تسجيل القضايا بـ٥٠ بالمئة، واستحداث منهجية جديدة لحساب أتعاب المحَكَّمين تقوم على قيمة ساعة عمل المحَكَّم.

وجاءت هذه الخطوة بعد أن وافق مجلس إدارة المركز على تعديلات عدة في الملحق الأول من قواعد التحكيم للمركز؛[١٠] بهدف تمكين شرائح واسعة من قطاعات الأعمال والمستثمرين من الاستفادة من باقة خدمات التحكيم المؤسسي التي يوفّرها المركز، لتكون في متناول المنشآت التجارية، بمختلف قطاعاتها وأحجامها وجنسياتها.

وتسعى تعديلات الملحق الأول، التي دخلت حَيّز النفاذ في الأول من سبتمبر ٢٠٢١، إلى تيسير الاستفادة من خدمات التحكيم وجعلها في متناول الجميع. فعلى سبيل المثال، خفَّض المركز تكلفة تسجيل الدعاوى بنسبة ٥٠ بالمئة في أغلب القضايا، لتصبح موَحّدة برسم ثابت (١,٣٥٠ دولار أمريكي) يُحسَب من إجمالي الرسوم النهائية، وهذا يقلل من تكلفة بدء التحكيم في القضايا التي تزيد قيمتها عن ١٠٧ ألف دولار أمريكي.

أيضًا، فإن رسوم المركز الإدارية تبدأ من ألفَيْ ريال سعودي (٥٤٠ دولارًا أمريكيًّا) للتحكيم من خلال منصة المركز للتحكيم الإلكتروني، وبما لا يزيد عن ٣٠٠ ألف ريال سعودي (٨٠ ألف دولار أمريكي) في قضايا التحكيم الأخرى.

وقد خفض المركز أتعاب المحَكَّمين بنسبة تصل إلى ٣٠ بالمئة، استحدث المركز حدًّا أعلى وحدًّا أدنى لأتعاب المحَكَّمين ومتوسط بينهما، كما يحدد المركز الأتعاب النهائية في كل قضية بما لا يتجاوز هذَيْن الحدَّيْن؛ بناء على مدى تعقيد النزاع، والجهد المبذول والمدة المستغرقة من المحَكَّم للحكم في القضية. ويمَكّن هذا التحديد أطراف القضية من التنبُّؤ بتكاليف التحكيم قبل بَدْء إجراءات القضية.

كما استحدث المركز منهجيّة إضافية جديدة لحساب أتعاب المحَكَّمين، وهي الحساب طِبْقًا لقيمة ساعة عمل المحَكَّم، جنبًا إلى جنب مع منهجية حساب الأتعاب طِبْقًا لقيمة المبلغ محل النزاع (Ad-Valorem method) السارية في المركز.

١٠- قواعد التحكيم والوساطة لدى المركز السعودي للتحكيم التجاري، أكتوبر ٢٠١٨، المعدلة، متوفرة على:
https://sadr.org/ awareness-publications?lang=en.https://www.sadr.org/about-scca?lang=en.

وخفَّض المركز تكاليف هذه الخدمة بنسبة ٤٠ بالمئة حرصًا منه على تيسير استفادة قطاعات الأعمال منه، لا سيما رُوَّاد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى الشركات الكبرى في منازعاتها صغيرة الحجم.

ووفّرت تعديلات الملحق الأول من قواعد التحكيم تسهيلات ماليّة لسداد رسوم المركز وأتعاب المحَكَّمين، تشمل الدفع بالأقساط والدفع بخطاب الضمان البنكي في الحالات التي تتطلب دفع مبالغ كبيرة مقدمًا.

ولمساعدة العملاء على تقدير تكاليف التحكيم، وَفّر المركز السعودي للتحكيم التجاري حاسبة تفاعليّة،[١١] تَمنح مُستخدِمها علمًا أوليًّا بتكاليف التحكيم على نحوٍ مقارن بين خدمات التحكيم المتعددة التي يوفرها المركز، التي تزيد وتنقص بنسب تتراوح بين ٢٥ و٢٠٠ بالمئة طبقا لنوع الخدمة المطلوبة وعدد المحَكَّمين.

وتضمن تعديلات الملحق الأول تفعيل الاستفادة من خدمات التحكيم الأخرى، التي يُوَفّرها المركز جنبًا إلى جنب التحكيم العادي، مثل التحكيم المُعَجّل[١٢] الذي يُوَفّر مسارًا سريعًا لتسوية النزاع، بتكاليف ماليّة تَقِلّ نسبتها ٢٠ بالمئة عن التحكيم العادي، والتحكيم الإلكتروني الذي يمكن المتنازعين من تسوية نزاعهم عن بُعْد في مدة لا تتجاوز ٣٠ يومًا من تعيين المحَكَّم.

قواعد التحكيم الجديدة لعام ٢٠٢٣

ستصدر النسخة المنقحة من قواعد التحكيم للمركز في الربع الثاني من عام ٢٠٢٣، بعد جهد استثنائي بذله خبراء دوليون في اللجنة الاستشارية الدولية للمركز، واللجنة الفرعية التابعة لمجلس إدارة المركز، وأمانة المركز، وبعد إكمال جولة استطلاع آراء العموم مع أصحاب العلاقة في الرياض، وأبو ظبي، ودبي.

أحدث التعيينات للخبراء الدوليين

استقطب المركز في عام ٢٠٢١ خبراء بارزين في بدائل تسوية المنازعات إلى مجلس إدارته ولجنته الاستشارية الدولية، وذلك في إطار هدفه المتمثل في توفير قواعد وخدمات من الطراز الرفيع، تستجيب لاحتياجات الصناعة، وتتّسم بالشفافية والاتساق، وتلتزم بأفضل الممارسات الدولية.

وقد صدر في العاشر من شعبان ١٤٤٢ (٢٣ مارس ٢٠٢١) الأمر السامي الكريم بتعيين مجلس إدارة المركز في دورته الثالثة، برئاسة سعادة الدكتور وليد بن سليمان أبانمي، وتعيين سعادة الأستاذ توبي لاندو نائبًا للرئيس. ويضم المجلس تنوعًا من خبراء التحكيم الدوليين البارزين، من المملكة، ومصر، وفرنسا، وبريطانيا، وأمريكا، فضلا عن تنوع اختصاصاتهم بين الشريعة والقانون، بالإضافة إلى تولّي بعضهم مناصب قيادية في قطاعات الأعمال.

١١ - حاسبة رسوم المركز، متوفرة على: https://sadr.org/ADRService-Arbitration-Fee_Calculator?lang=en

١٢ - انظر: https://sadr.org/ADRService-Expedited_Procedures?lang=en.

ونصف أعضاء المجلس خبراء مرموقين في التحكيم الدولي، وتظهر تركيبته تنوعًا من حيث التخصص والجنس والجنسية، ويمثل أعضاؤه الأجانب ٤٠ بالمئة من إجمالي الأعضاء، وهذا التنوع يجلب الخبرات الدولية إلى المركز، إلى جانب تعزيز استقلاليته عن القطاع العام.

ويأتي الأمر السامي ترجمة لما نصّ عليه تنظيم المركز،[١٣] الصادر بقرار مجلس الوزراء، بأن يكون للمركز مجلس إدارة مستقل، تكون مدة العضوية فيه ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

وترسيخًا لاستقلالية لجان المركز، فقد ضم المركز إلى لجنته الاستشارية الدولية أعضاء جُدُد غير سعوديين، من ذوي الخبرة العريقة المتخصصة في التحكيم المؤسسي، التي باتت تضم الآن ١٦ عضوًا، يرأسها خبير التحكيم الدولي الأستاذ ريتشارد نيمارك.

وفي نوفمبر ٢٠٢٢، أعلن المركز عن إنشاء "مجلس القرارات الفنية" للبت في الجوانب الفنية المرتبطة بالقضايا يديرها المركز، حيث يضم شخصيات دولية بارزة، منه المحَكَّم الدولي المقيم في البحرين الأستاذ يان بولسون، رئيسًا للمجلس، ونائبَيْن له هما الدكتور زياد بن عبد الرحمن السديري، المحَكَّم ومدير مكتب زياد السديري للمحاماة في الرياض، وجيمس هوسكينغ، المؤسس والشريك في مكتب "شافتز ليندسي" للمحاماة. وسيعمل المجلس الذي يضم ١٥ عضوًا على ترسيخ الاتساق في أعمال المركز، وضمان توافقها مع أفضل الممارسات الدولية، وتحسين أعماله، وضمان جودتها.

ويضم المجلس خبراء في التحكيم من ١٣ بلدًا مختلفًا، ويتألف من محَكَّمين دوليين بارزين ومؤهلين تأهيلًا عاليًا، وقادة سابقين في مراكز تحكيم، وقضاة استئناف متقاعدين، وشركاء مكاتب محاماة دولية، وأساتذة قانون من جامعات مرموقة.
وجميع الأعضاء مذكورين أدناه.

الاستقلالية والحوكمة الرشيدة بالمركز السعودي للتحكيم التجاري

مجلس إدارة المركز

١٣ - تنظيم المركز السعودي للتحكيم التجاري، قرار مجلس الوزراء رقم 448، بتاريخ 25 شعبان 1440 (30 أبريل)2019، متاح على:
https://www.sadr.org/about-ADR.in.sa-laws-and-regulations?lang=en

اللجنة الاستشارية الدولية

مجلس القرارات الفنية (SCCA Court)

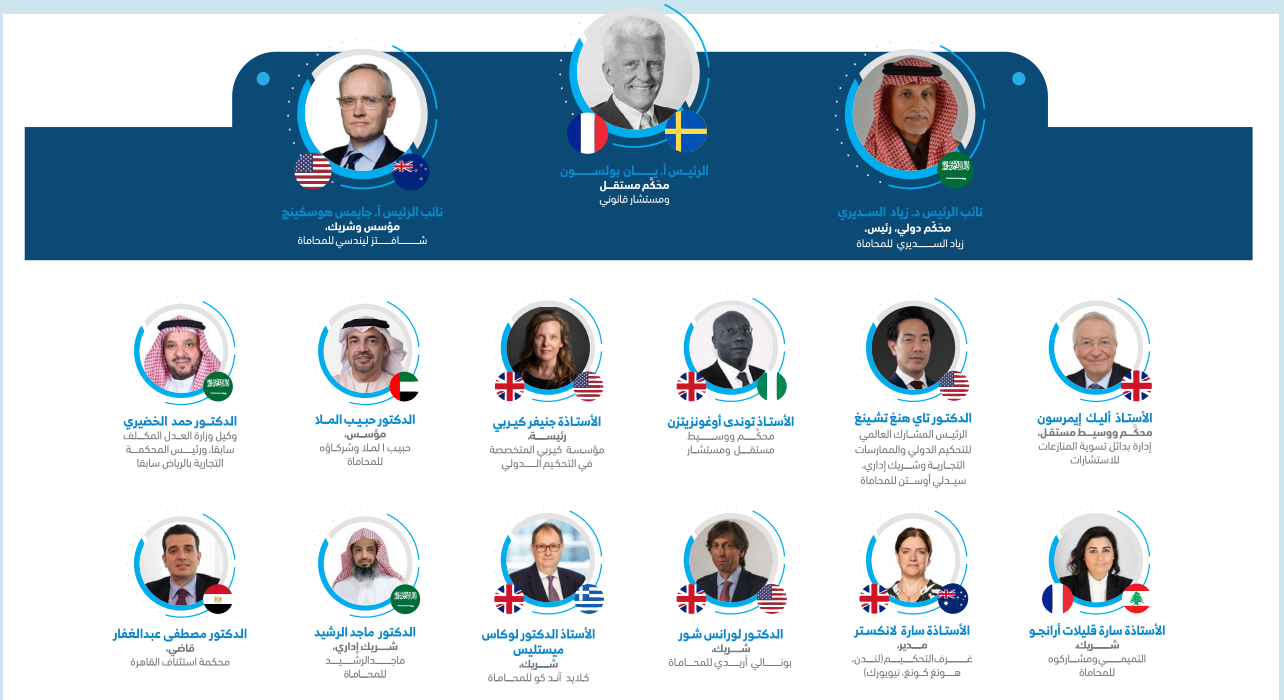

سجل القضايا وتنفيذ أحكام التحكيم

في عام ٢٠٢١، نَفّذت محاكم المملكة ٢٠٤ حكم تحكيم محليٍّ وأجنبي، بلغ متوسط قيمتها ٢,١ مليار دولار أمريكي، بمدة تنفيذ متوسطها أسبوعَيْن. ومنذ صدور نظام التحكيم السعودي في عام ٢٠١٢، بلغ إجمالي أحكام التحكيم المنفَّذة نحو ٣٥ ألف، قيمتها ٦,١٦ مليار دولار أمريكي، وتجاوز عدد الأحكام المنفذة في ٢٠١٩ ما نُفِّذ بين عامَيْ ٢٠١٣ و٢٠١٨.[١٤]

واستخلصت دراسة حديثة أجراها المركز على مجموعة من الأحكام القضائية السعودية ذات العلاقة بالتحكيم التجاري، صدرت بين عامَيْ ٢٠١٧ و٢٠٢٢؛ استخلصت ٨١٤ سببًا للجوء أحد الأطراف إلى المحاكم من ٧٢٠ حكمًا قضائيًّا تمت دراستها. وبينت الدراسة أن ٢٥٦ سببًا (٣١ بالمئة) كانت تتعلق بأحكام التحكيم (طلب تنفيذ، أو دعوى بطلان، أو دعوى بطلان وطلب تنفيذ لنفس الحكم).

ومن هذه الأسباب الـ٢٥٦، كان ثمة ١٣١ سببًا يتعلق بدعوى بطلان، وقد رُفِض منها ١٢٠ سببًا (٩٢ بالمئة)؛ وعليه فقد بلغ معدل قبول طلبات إبطال أحكام التحكيم ٨ بالمئة فقط (أو ١١ طلبًا)، منها سبعة صدرت بقبولها كليًّا، وأربعة جزئيًّا. ومن أصل ٢٤ سببًا يتعلق بـ "مخالفة الشريعة والنظام العام"، لم يُقبَل سوى خمسة فقط (٢١ بالمئة).

ولم تقبل الأطراف المعنية في كل قضية هذه النتائج بشكل عام فحسب، بل أثبتت أيضًا أنها مقنعة ومطمئنة للأطراف المحلية والأجنبية، ومحاميهم الذين يقيّمون المملكة، بوصفها بيئة لممارسة الأعمال، وإن لزم الأمر، مكانًا تنفيذ أحكام التحكيم.

محاكم الاستئناف في المملكة: إحصائيات وملامح بارزة (2017-2022)

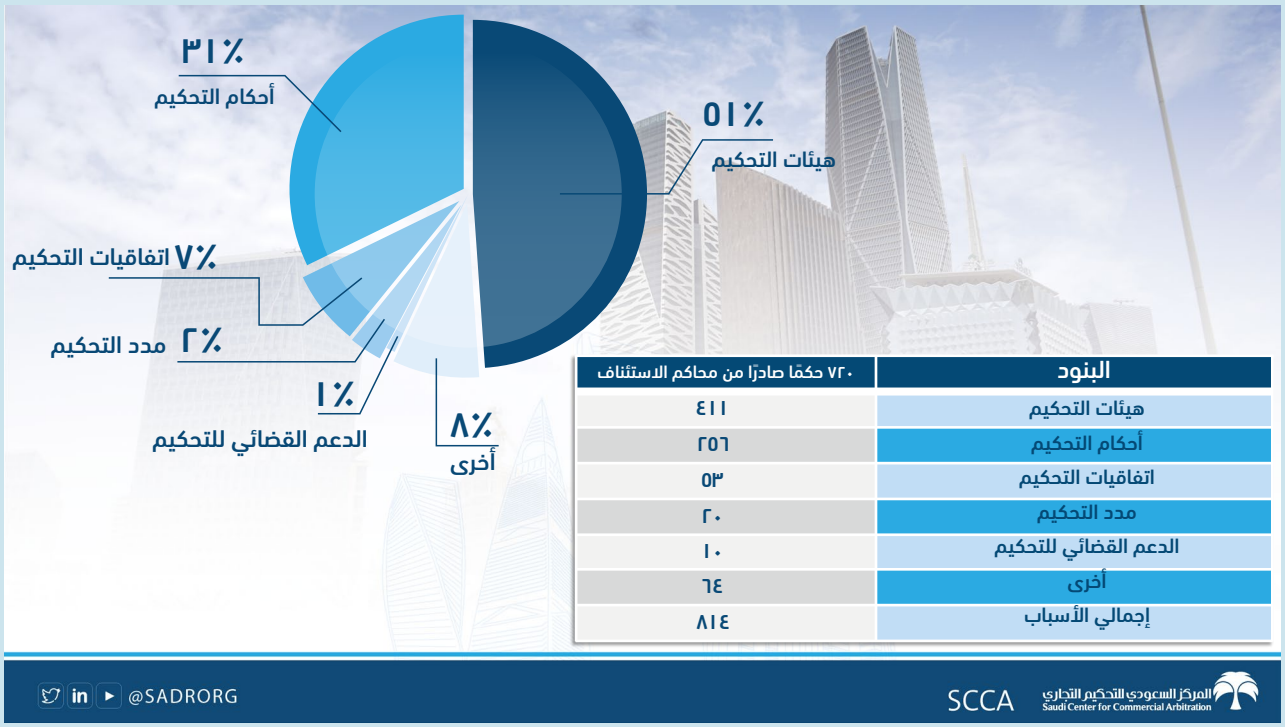

البنود	٧٢٠ حكمًا صادرًا من محاكم الاستئناف
هيئات التحكيم	٤١١
أحكام التحكيم	٢٥٦
اتفاقيات التحكيم	٥٣
مدد التحكيم	٢٠
الدعم القضائي للتحكيم	١٠
أخرى	٦٤
إجمالي الأسباب	٨١٤

١٤ - إن الأمر السامي الكريم رقم 44682، بتاريخ 20 محرم 1443 (28 أغسطس 2021)، يقصر تعريف السياسة العامة على القواعد الكلية للشريعة الإسلامية المستندة إلى نصوص الكتاب والسنة.

محاكم الاستئناف في المملكة: إحصائيات وملامح بارزة (2017-2022)

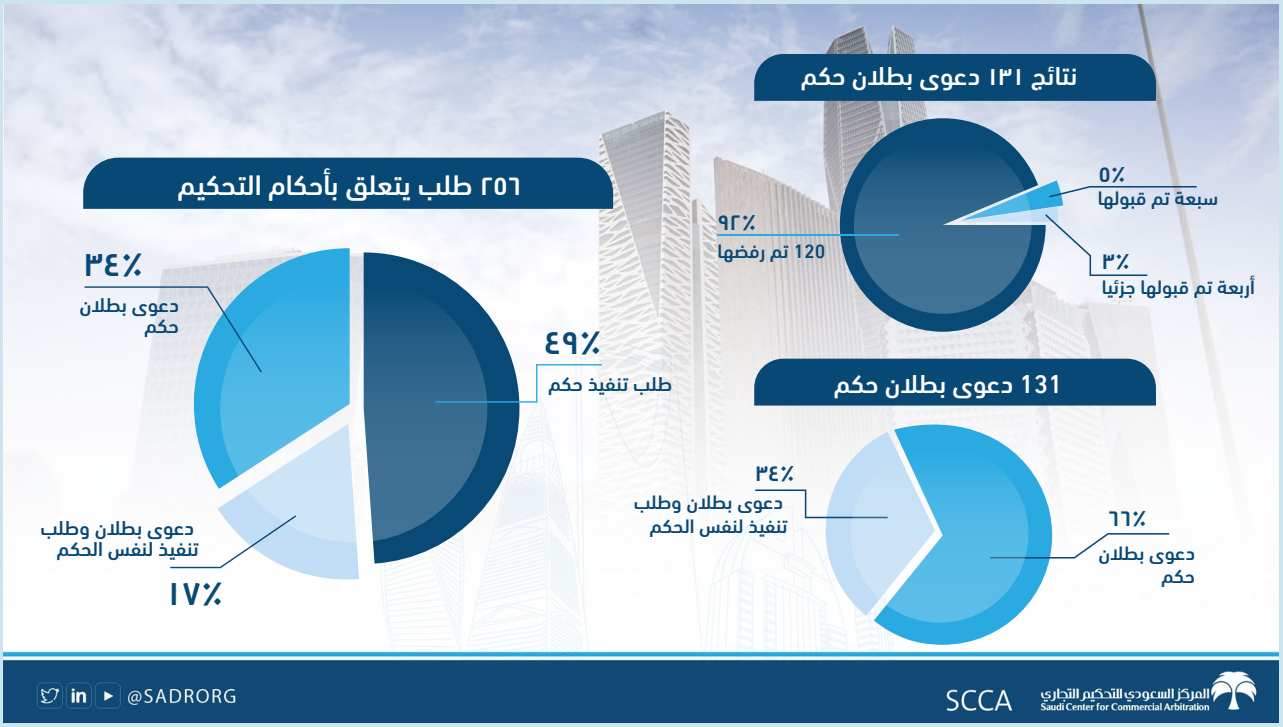

ومنذ بَدْء أعماله في أكتوبر ٢٠١٦، سجل المركز ٢١١ طلب تحكيم يضم أطرافًا محلية ودولية، من قطاعات تشمل المصارف والتمويل، وأسواق رأس المال، والاستثمار، والبناء، والهندسة، والفنون والترفيه.

أخيرًا

كان التحوُّل في جوانب ممارسة بدائل تسوية المنازعات بالمملكة خلال العقد الماضي عميقًا وشاملًا، ومن المرجح أن يستمر هذا التحول، والأهم من ذلك، أن القضاء السعودي قد بنى سجلًا قويًّا في البت بالقضايا المتعلقة بالتحكيم، وتقديم الدعم في تنفيذ أحكام التحكيم المحلية والأجنبية.

هذه الخلاصة تفيد المركز السعودي للتحكيم التجاري، الذي يعمل في ولاية قضائية داعمة للتحكيم، وقد تجلى ذلك في التزايد السريع في عدد القضايا الواردة إليه، وذلك بفضل ترسُّخ سمعته محليًّا وإقليميًّا ودوليًّا، بصفته مركزًا رائدًا في تقديم بدائل تسوية المنازعات.

جيمس ماكفيرسون

متخصص دولي رائد في بدائل تسوية المنازعات

جيمس ماكفيرسون متخصص دولي رائد في بدائل تسوية المنازعات ولديه خبرة تزيد على عشرين سنة في العمل في القطاعين العام والخاص، بصفته محايدا (وسيطا وميسرا ومحكما) ومدربا لبدائل تسوية المنازعات ومستشارا ومصمما للأنظمة.

في عام ٢٠١٤، تم الاستعانة بجيمس كمستشار خاص وقائد مشروع لإنشاء أول مركز دولي لبدائل تسوية المنازعات في المملكة وهو "المركز السعودي للتحكيم التجاري"، وهو عضو ونشط في القوائم المحلية والدولية لمقدمي بدائل تسوية المنازعات في جميع أنحاء العالم، كما أنه عضو في المجلس التأسيسي لمركز عمان للتحكيم.

كان مؤسسا مشاركا وأول رئيس تنفيذي لغرفة البحرين لتسوية المنازعات BCDR وشغل منصب عضو مجلس إدارة المعهد الدولي للوساطة (لاهاي).

وهو متخصص في إدارة وحل المنازعات للشركات والمؤسسات الحكومية، بما في ذلك تصميم وتوجيه برامج التحكيم والوساطة الدولية ومتعددة اللغات.

ويقدم الاستشارات للشركات والجهات الحكومية في إفريقيا وآسيا وأوروبا والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية بشأن تصميم أنظمة بدائل تسوية المنازعات والتدريب عليها وكذلك السياسة التشريعية.

وقد استمتع بتصميم وتقديم تدريب على بدائل تسوية المنازعات في البحرين وكندا وألمانيا وهونغ كونغ والأردن والكويت وجزر المالديف والمغرب وعُمان وقطر والمملكة العربية السعودية وسريلانكا وسوريا وتركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية.

جيمس وسيط ناجح يجيد تحدث اللغتين الإنجليزية والفرنسية، ويحمل جنسية مزدوجة (الكندية والأمريكية)، ويعمل على تسوية مسائل وقضايا، منها الأعمال التجارية والتأمين والبناء والتوظيف والشؤون المالية والملكية الفكرية، والتقنية، والنزاعات الأصلية والصراع التنظيمي.

فاطمة بالفقيه

المدير العام لمقر المركز السعودي للتحكيم التجاري في دبي

فاطمة بلفقيه هي المدير التنفيذي لفرع المركز السعودي للتحكيم التجاري في دبي، بالإضافة إلى كونها محامية مرخصة بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومحكمة مستقلة، ووسيطة واستشارية أعمال.

بدأت حياتها المهنية منذ عقدين من الزمن في الكيانات الحكومية وشبه الحكومية في أبو ظبي، حيث تولت وظيفة العقود والمشتريات. ولقد عملت على نطاق واسع في المسائل التجارية والقانونية والتشغيلية عبر مجموعة واسعة من القطاعات، بما في ذلك المجالات المتعلقة بالبناء، وتنفيذ الحوكمة في العقود والشراء، والتمويل المرتبط بالمشاريع، والحسابات الدائنة، والتسهيلات الائتمانية المصرفية لعملاء الشركات. وهي الآن محكمة مستقلة معتمدة ووسيطة تجارية معتمدة، وقد تمت دعوتها كمتحدّث رئيس في العديد من فعاليات تسوية المنازعات الوطنية والدولية.

في عام ٢٠١٨، أطلقت فاطمة مكتبها الاستشاري الخاص. وهي زميلة المجمع الملكي البريطاني للمحكمين (CIArb)، وعضو المعهد الملكي للمساحين القانونيين (RICS) كمساح معتمد لإدارة المرافق وزميلة المعهد القانوني للشراء والتوريد (CIPS). كما أنها عضو مجلس إدارة غرفة التجارة الدولية بالإمارات العربية المتحدة، ونائب رئيس لجنة التحكيم واللجنة التوجيهية لبدائل تسوية المنازعات التابعين لغرفة التجارة الدولية في الإمارات العربية المتحدة وعضو مجلس إدارة اللجنة الاستشارية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MAP) التابعة للمعهد الملكي للمساحين القانونيين.

بصفتها مدافعة عن التحكيم الصديق للبيئة، فاطمة هي أحد الموقعين على الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. كما إن اهتمامها بالقانون أمر ملهم وتتمتع بسمعة طيبة في بناء علاقات قوية وجديرة بالثقة مع عملائها.

المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

المركز السعودي للتحكيم التجاري هو منشأة غير ربحية تأسست بقرار مجلس الوزراء في عام ٢٠١٤، لإدارة إجراءات بدائل تسوية المنازعات التجارية التي يتفق أطرافها على تسويتها تحت إدارة المركز، وفق ما تقضي به الأنظمة المرعية والمبادئ القضائية التجارية والمدنية المستقرة.

وللمركز مجلس إدارة مستقل يضم نخبة من الخبرات الوطنية والأجنبية العريقة في صناعة بدائل تسوية المنازعات؛ والذي يُشَكّل بقرار من رئيس مجلس الوزراء، ويُشترَط ألا يشغل أعضاء المجلس أي منصب أو وظيفة حكومية؛ كما يقدم المركز خدماته، لا سيما التحكيم والوساطة، وفق المعايير المهنية العالمية وباللغتين العربية والإنجليزية.

يقدم المركز أيضا للعملاء خدمات مؤسسية احترافية من خلال موظفين مدربين على أفضل الممارسات والمعايير الدولية، وأحدث أساليب وتسهيلات تقنية بدائل تسوية المنازعات، وهو ما يسهم في التسوية السريعة والفعالة للمنازعات التجارية المحلية والدولية.

الطابق الثامن
اتحاد الغرف السعودية ٧٩٨٢ شارع الملك فهد الفرعي
المؤتمرات، الرياض ١٢٧١١-٤١٨٣، المملكة العربية السعـــودية
هاتف: ٩٦٦ ٩٢٠٠٠ ٣٦٢٥+

جيمس ماكفيرسون
jmacpherson@sadr.org

فاطمة بالفقيه
fbalfaqeeh@sadr.org

www.sadr.org

GAR